

حصاد 2022 في العراق: ولادة حكومة جديدة، تهديدات أمنية، تراجع العملة المحلية

زيد عبد الوهاب الأعظمي

د

يتلخص حصاد العراق للعام 2022 باعتصامات ومظاهرات وإغلاق طرق واقتحام للبرلمان ومؤسسات عامة أخرى، كاد أن يودي بالبلاد إلى شفا حرب أهلية ميليشياوية على السلطة، وخلافات سياسية وقانونية دستورية واستقطاب كتلوي حاد بين الفرقاء، أسفرت عن تشكيل حكومة محاصصة كما عهدتها الحياة السياسية في عراق ما بعد 2003.

“

يمكن القول إن العام المنصرم 2022 قد اختزل كافة الأزمات التي مرت على العراق خلال العشرين عاما الماضية في عام واحد، فقد كانت الأزمات تأتي فراداً متفرقة على السنين، ولكنها في 2022 اجتمعت، فكانت معضلة سياسية- دستورية- أمنية- اجتماعية- اقتصادية في آن واحد.

يتلخص حصاد العراق للعام 2022 باعتصامات ومظاهرات وإغلاق طرق



طرف حكومي سوى ما سُميت بـ"سرقة القرن" من الأموال الضريبية التي تقدر بمليارين ونصف المليار دولار.

حصار السياسة

شهد العراق عام 2022 أكبر أزمة سياسية منذ الغزو الأميركي عام 2003، إذ إن إفرزات الانتخابات التشريعية المبكرة في أكتوبر/تشرين الأول 2021 امتدت آثارها حتى الأشهر الأخيرة من العام 2022، والتي تكللت باختيار محمد شياع السوداني رئيساً لمجلس الوزراء في أكتوبر/تشرين الثاني الماضي.

دفعت نتائج انتخابات أكتوبر/تشرين الأول المبكرة الصادمة للقوى السياسية المقربة من إيران، إلى اتخاذ مواقف التصعيد والتشكيك، لقطع الطريق أمام التيار الصدري الذي خرج حينها بأكثر النتائج متمثلة بـ73 مقعداً في البرلمان. وعند منتصف يناير/كانون الأول 2022 كان مجلس النواب قد عقد جلسته الأولى على ضوء تلك النتائج، حيث تم فيها التصويت على تجديد الثقة برئيس البرلمان وانتخاب نائبه على وقع تشابك بالأيدي بين أطراف من الإطار التنسيقي وأتباع للتيار الصدري.

شهد الصراع السياسي بين طرفي التيار والإطار عدة أوجه ومستويات، بدءاً بمرحلة الاعتراض على نتائج الانتخابات والطعن بمخرجاتها في مؤسسة المحكمة الاتحادية، والدخول في صراع تفسير وتأويل النصوص الدستورية التي باتت سمة من سمات العملية السياسية في أعقاب كل انتخابات، والذي أفرز

السياسية في عراق ما بعد 2003، وأزمات معيشية واقتصادية دفينية، عانى منها المواطن العراقي، صاحبه هبوط حاد لقيمة العملة المحلية أمام الدولار، وكشف سرقات كبيرة من المال العام، ولصوص وأموال هُربت، لا توجد لها إحصائية دقيقة من

واقتحام للبرلمان ومؤسسات عامة أخرى، كاد أن يودي بالبلاد إلى شفا حرب أهلية ميليشياوية على السلطة، وخلافات سياسية وقانونية دستورية واستقطاب كتلوي حاد بين الفرقاء، أسفرت عن تشكيل حكومة محاصصة كما عهدتها الحياة





شهد الدينار العراقي تراجعاً غير مسبوق أمام الدولار الأمريكي، وسط ارتفاع مستمر لأسعار السلع في الأسواق المحلية، ويعزو خبراء الاقتصاد التراجع إلى أسباب عديدة، من بينها القيود التي فرضها البنك الفيدرالي الأمريكي على بيع العملة الصعبة في ما يسمى "مزاد بيع العملة" الذي يجريه البنك المركزي العراقي يومياً، وهو أحد أبواب تهريب أموال نفط العراق إلى الخارج، ومنها أيضاً انخفاض كميات الدولار التي يبيعها البنك المركزي بشكل يومي عبر نافذة بيع العملة، ومن ثم انخفاض المبيعات من الدولار للتحويل الخارجي، الأمر الذي

طبق من ذهب، فتمكّن البرلمان بأغلبية الإطار بعد تغير خارطة تحالفاته وتشكيل "إئتلاف إدارة الدولة" بديلاً عن تحالف "إنقاذ وطن"، تمكن من انتخاب عبد اللطيف رشيد رئيساً للبلاد، ليكلّف بدوره محمد شياع السوداني بتشكيل الحكومة الجديدة بعد نحو عام من الانتخابات المبكرة التي أُجريت العام قبل الماضي 2021.

تشكلت في العام 2022 حكومة محمد شياع السوداني، وهي نتاج أول انتخابات مبكرة يشهدها العراق منذ عام 2003، والتي بدا أنها لم تختلف عن سابقتها في منهجية تشكيل الحكومة وتسمية الوزراء، وبالتالي طريقة إدارة الدولة، فالمحاصصة والأوزان الانتخابية فرضت نفسها بقوة بعد أزمة الإطار والتيار العاصفة، ولكن بدا في بعض سلوكياتها أنها حكومة "تحسين السمعة" للطبقة السياسية بعد قطيعة أبدتها غالبية الشعب للانتخابات المبكرة.

حصار الاقتصاد

سجل العراق وضعاً اقتصادياً معتدلاً عام 2022 مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، رغم عدم إقرار موازنة مالية للبلاد بسبب الخلافات السياسية، وعدم تكليف حكومة كاملة الصلاحيات حتى الشهرين الأخيرين من العام، لكن ذلك لم يسعف نسب الفقر المرتفعة التي قفزت إلى 25% وفقاً لوزارة التخطيط العراقية، مع تلقي قرابة 3 ملايين عراقي منحة مالية شهرية من الحكومة.

واقعا معقداً لانتخاب رئيس للجمهورية لتكليف رئيس الوزراء، الأمر الذي أدى إلى نشوب حركة احتجاجات واسعة للتيار وأتباعه واعتصامهم داخل المنطقة الخضراء وشلهم للسلطة التشريعية، بمقابل حركة تظاهرات واعتصامات واسعة للإطار وجمهوره في جهة مقابلة للمنطقة الخضراء.

كانت العقدة تكبر ودخلت مرحلة الانسداد، بعد أن عجز الطرفان عن إقناع بعضهما البعض، وفشل جميع المساعي التي بذلتها الأطراف المحلية والخارجية في رفع الاشتباك عن قواعد اللعبة، وانعكس ذلك الانسداد على تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية، واختيار مرشح الكتلة الأكبر المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة في أكثر من جلستين فشل البرلمان بتمريرهما، فدخلت البلاد مرحلة تجاوز التوقيعات الدستورية الملزمة، طبقاً للانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، رافقتها تهديدات وخروقات مسلحة من قبل قوى مليشياوية عرضت بموجبه السلم الأهلي إلى التهديد.

انتهت أزمة الإطار والتيار التي كادت تؤدي بالبلاد إلى شفا حرب فصائلية دامية، حين استقال نواب الكتلة الصورية من البرلمان، مما منح الإطار حق استبدال النواب والحصول على مكسب الكتلة الأكبر وتشكيل الحكومة وفرض قواعد جديدة على الشركاء الآخرين، ولا يمكن وصف قرار التيار غير أنه خطأ استراتيجي، أفقد التيار وشركاءه السابقين زمام المبادرة ومنح الإطار السلطة على

عن مصرع 7 جنود وجرح آخرين، وهو ما يضع العديد من علامات الاستفهام على الجهد الاستخباري الذي لطالما وصف بالمعطل والبطيء في مواجهة هجمات مباغتة للجماعات المسلحة.

شهد العراق العديد من الصعوبات الأمنية التي تمثلت في استهداف البعثات الدبلوماسية والمنطقة الخضراء بالصواريخ، وأبرزها قصف الحرس الثوري الإيراني لأهداف داخل مدينة أربيل في شمال العراق وعلى أطرافها، بحجة ضرب المعارضة الإيرانية، ولكن يمكن القول أن استهداف المنطقة الخضراء والبعثات وقلب أربيل قد توقف مع تشكيل حكومة السوداني، وهو ما يعطي دليلاً واضحاً على أن موجة الاستهدافات السابقة كانت مرتبطة بالوضع السياسي.

لن يكون العام الحالي 2023 بأفضل حال مما كان عليه العام 2022 حسب أغلب التراجيح، فالخلافات على السلطة وتقاسمها لم تحسم بعد، مما يهدد بشكل عملي وحدة الائتلاف الحكومي المشكل لها، كما أن الوضع الاقتصادي دوماً مهدد لارتباطه بأسعار النفط مع غياب هيكلية اقتصادية متينة تحمي البلاد من أي تلوؤ في أسعار النفط، مع توقعات بموجة ركود عالمي لن ينجو منها العراق وستكون ارتداداتها عليه كبيرة. ■

ريد عبدالوهاب الأعظمي: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط لورسام.



أن المبلغ سيسترد تبعاً وأن كشف القضية بأبعادها ستتم لاحقاً.

حصار الأمن

سجل العراق العديد من الحوادث الأمنية في محافظات عدة، لاسيما في كركوك وديالى وصلاح الدين ونيوى من لدن تنظيم داعش الإرهابي، رغم شن القوات الأمنية العراقية عشرات العمليات العسكرية والضربات الجوية في مناطق مختلفة ضد تجمعات التنظيم.

كان آخر تلك الخروقات الهجوم الذي استهدف قوات الشرطة الاتحادية بمحافظة كركوك في ديسمبر/كانون الأول الماضي وأسفر

يتسبب في طلب كبير لأغراض التحويل، ما أدى إلى رفع سعر الدولار في السوق.

كشف مدققون في العراق مخططاً هائلاً اختلست من خلاله شبكة من الشركات والمسؤولين نحو 2.5 مليار دولار من مصلحة الضرائب في البلاد، الأمر الذي كان بمثابة فضيحة ليس لحكومة السوداني فحسب بل للعملية السياسية العراقية برمتها، التي لم تكن تلك الفضيحة الأولى وربما لن تكون الأخيرة، ولكنها بطبيعة الحال تمثل اختباراً مبكراً لحكومة محمد السوداني التي تشكلت بعد أزمة سياسية طويلة الأمد، والذي أعلن